محاضرة رقم ٤

في مادة: التطور الاقتصادي وتحليل الموارد

الفرقة الأولى: عربي

بعنوان

أزمة الكساد العالمي الكبير كسبب لتراكم الثروة واللامساواة

دكتور/ إبراهيم زكريا الشربيني

ملحوظة هامة:

الصفحات من صفحة ٧١ حتى صفحة ٩٦ غير مقررة

المبحث السادس

أزمة الكساد العالمي الكبير كسبب لتراكم الثروة واللامساواة

- بدأت الأزمات الاقتصادية - خاصة أزمات الركود أو الكساد - تعيق التقدم الاقتصادي في البلاد الرأسمالية منذ القرن التاسع عشر وظهور الصناعة الآلية.
- فقد حدثت أول أزمة ركود صناعي في بريطانيا عام ١٨٢٥، تلتها أزمة ركود أخرى في عام ١٨٣٦. كما ضربت الولايات المتحدة الأمريكية أزمة الركود العالمية في العام ١٨٤٧/١٨٤٨، وفي مطلع القرن العشرين حدثت أزمات متوالية خلال السنوات ١٩٠٠، ١٩٠٣، ١٩٠٧.
- وكان السبب الرئيسي لحدوث هذه الأزمات هو ظهور فائض في الإنتاج، حيث حدث اختلال توازن بين الكمية المنتجة والقدرة الشرائية لدى المستهلكين نظرا للتناقض بين صفة الإنتاج الجماعية وملكية عوامل الإنتاج الفردية وطبيعة الإنتاج الرأسمالي الذي يهدف إلى تحقيق أكبر ربح ممكن.
- وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى أشد وأكثر الأزمات الاقتصادية تأثيراً على اقتصاديات العالم، ألا وهي أزمة الكساد العالمي الكبير عام ١٩٢٩، والتي عمت معظم بلدان العالم.
- فقد بدأت الأزمة بانهيار بورصة "وول ستريت" بـ "نيويورك" في الولايات المتحدة مما أدى إلى توقف المصانع عن الإنتاج وانتشار البطالة وتردي الأوضاع الاجتماعية والصحية للعمال.

نشأة أزمة الكساد العالمي الكبير ومفهومها:

- تعرف أزمة الكساد أو الركود بأنها انخفاض مستمر في الأسعار يؤدي إلى حالة من التشاؤم لدى المستهلكين ينتج عنها قيام المستهلكين بتأجيل عملية الشراء توقعاً منهم بانخفاض الأسعار في المستقبل أكثر من الآن. وهذا يؤدي إلى وجود فائض في الإنتاج لا يجد من يشتريه بالرغم من انخفاض الأسعار. ويتسبب عن هذا انخفاض كبير في أرباح الشركات المنتجة للسلع والخدمات، وتعرض الكثير منها للخسائر. وللحفاظ على أرباحها أو لتقليل خسائرها تلجأ الشركات إلى تسريح عدد كبير من العمال، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار البطالة وارتفاع معدل البطالة.
- كانت من نتائج الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤-١٩١٧ حدوث أزمة الكساد العالمي الكبير عام ١٩٢٩ والتي شملت العالم الرأسمالي كله وتسربت عواقبها إلى اقتصاديات دول العالم الأخرى، ونتج عنها هبوط الإنتاج في معظم دول العالم إلى مستويات لم تشهدها من قبل.
- وكان من بين الأحداث الهامة التي أشعلت الازمة في أكتوبر ١٩٢٩ قرار بنك انجلترا برفع سعر الخصم، مما أدى إلى انسحاب بعض رؤوس الأموال الأوروبية في أمريكا بشكل كبير وسريع سعيا وراء الاستفادة من أسعار الفائدة المرتفعة في بنك انجلترا، مما إلى حدوث تدهور كبير في أسعار التعامل في الأسهم والسندات في بورصة نيويورك، وانعكس ذلك على معظم الصناعات الأساسية كصناعة السيارات، حيث صاحب ذلك انخفاض كبير في الطلب على السلع المصنوعة. وهكذا بدأ الإنتاج والأسعار في تدهور مستمر إلى أن بلغت في بعض الصناعات ٨٠%. كما انتشرت البطالة وارتفع عدد العمال العاطلين عن العمل عام ١٩٢٩ ما بين ٣٠ إلى ٤٠ مليون عامل.

خصائص الأزمة:

تميزت أزمة الكساد العالمي الكبير بعدة خصائص أهمها:

* زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الرأسمالي بكامله.
* صفاتها الدورية ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالأزمات الاقتصادية الدورية في النظام الرأسمالي.
* طول فترتها نسبيا إذ استغرقت مدة ٤سنوات.
* عمق وحدة الأزمة بشكل تلقائي.
* انخفاض معدلات الفائدة.
* اختلاف أمد وحدة الأزمة من بلد لأخر.
* تدهور أسعار المواد الأولية الزراعية مما أدى إلى ظهور أزمات في موازين المدفوعات.
* ترافقها مع أزمة حادة في أسعار صرف العملات.
* زيادة عرض الأوراق المالية (الأسهم والسندات) وانعدام الطلب عليها، مما أدى ذلك إلى انهيار أسعار تلك الأوراق المالية.
* اندفاع أصحاب الأوراق المالية إلى التخلص من الأسهم والسندات التي يمتلكونها.
* تهافت أصحاب الودائع على البنوك التجارية لسحب ودائعهم منها وذلك لعدم ثقة الإفراد بالوضع الاقتصادي.

أسباب أزمة الكساد العالمي الكبير:

- تنشأ الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها الدول الرأسمالية نتيجة لعدة أسباب أهمها:

١- طبيعة النظام الاقتصادي الحر الذي يرفض تدخل الدولة للحد من نشاط الإفراد في المجال الاقتصادي، أي فقدان المراقبة والتوجيه من جانب الدولة.

٢- إدخال الآلة في عملية الإنتاج والذي أدى إلى تسارع الإنتاج ومضاعفته وفي نفس الوقا يقلل من الحاجة إلى العمال. مما يؤدي إلى حدوث وفرة في الإنتاج نتيجة لانخفاض الطلب من جانب المستهلكين بسبب انعدام أو انخفاض دخولهم بسبب البطالة.

٣- انهيار بورصة الأوراق المالية بنيويورك في ٢٩/ ١٠/ ١٩٢٩، وذلك بسبب تهافت مالكي الأسهم على بيع أسهمهم خوفاً من انخفاض.

٤- عدم الاستقرار الاقتصادي الذي كان سائداً في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان الاقتصاد الأمريكي يعمل بكل طاقته لتغطية حاجات الأسواق العالمية خلال الحرب العالمية الأولى بسبب توقف المصانع في بعض الدول الأوربية بعد تحولها إلى الإنتاج الحرب. وبعد الحرب بدأت الدول الأوربية تعود مرة أخرى للإنتاج، مما أدى إلى الاستغناء عن البضائع الأمريكية والذي كان سبباً في تكدسها في الولايات المتحدة، مما أدى إلى تراكم الديون وأفلاس الكثير من المصانع والمشروعات وتسريح العمال وانتشار البطالة.

٥- نقص الاستهلاك، حيث يؤدي نقص الاستهلاك إلى كساد الصناعات الاستهلاكية، وبالتالي حدوث انخفاض في استثماراتها، مما يؤثر بالطبع على صناعات السلع الرأسمالية.

٦- نفاذ فرص الاستثمار سنة ١٩٢٩م حيث إن النشاط الاقتصادي قد بلغ القمة.

٧- تعثر الدول الأوربية في تسديد الديون المستحقة عليها للولايات المتحدة الأمريكية، مما أدى إلى فقد المستثمرين الأمريكيين والأجانب الثقة في الخزينة الأمريكية، مما انعكس على انهيار بورصة وول ستريت.

٨- انكماش التجارة وانخفاض حجم الاستثمار الخارجي، بسبب فرض الكثير من الدول الرسوم الجمركية التي تعيق التجارة الخارجية.

نتائج حدوث الأزمة:

تركت الأزمة الاقتصادية الكبرى تأثيرات كبيرة في الأنظمة الرأسمالية منها:

١- تحول النظام الاقتصادي الرأسمالي الحر إلى اقتصاد موجه، حيث خضعت بعض القطاعات الحيوية كشركة إنتاج الفحم الانجليزي وشركة المترو الفرنسية لنظام التأميم من جانب الدولة، كما تدخلت الدولة لتوجيه الصناعيين والمزارعين والمستثمرين وتوعيتهم.

٢- أسهمت الأزمة في وصول الأنظمة الديكتاتورية إلى السلطة في بعض البلدان كالنازية في ألمانيا.

٣- إغلاق أسواق كثيرة في وجه التجارة العالمية، حيث توقف التبادل التجاري واتبعت دول كثيرة سياسة الاكتفاء الذاتي مثل: النظامين الفاشي في ايطاليا والنازي في ألمانيا.

٤- أن لجوء الكثير من الدول لمعالجة أزمتها الاقتصادية جعلها تغفل عن خطورة ما يجري على الصعيد العالمي من انتهاك القرارات المنظمة الدولية وعودة إلى مبدأ التسليح وخرق المعاهدات الدولية.

٥- أدت أزمة الكساد العالمي بشكل غير مباشر إلى تقوية النظام الشيوعي الذي لم يتأثر بها بغض النظر عن أزماتها الداخلية.

٦- كانت أزمة الكساد العالمي نتيجة من نتائج الحرب العالمية الأولى وسببا من أسباب قيام الحرب العالمية الثانية.

علاج أزمة الكساد العالمي الكبير:

- كان من الضروري لعلاج أزمة الكساد العالمي توافر السيولة المالية اللازمة لتشجيع الطلب وذلك لتحريك السوق، ولتوفير هذه السيولة قامت الولايات المتحدة بسحب ودائعها من المصارف العالمية وخاصة الأوربية. وبالرغم من أن هذا الإجراء قد أسهم في انفراج الأوضاع الاقتصادية الأمريكية إلى حد ما، إلا أنه أسهم في تدويل الأزمة فانتقلت إلى سائر الدول الرأسمالية في العالم وخصوصا بريطانية وفرنسا وألمانيا.

- تبنى الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت سياسة اقتصادية جديد تقوم على الدخول في مشاريع كبرى بهدف تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال لحل مشكلة البطالة ولأجل ذلك تم إنشاء مكاتب التوظيف والتوسع في المشاريع الإنمائية والاجتماعية.

- بدأ الانتعاش يظهر في الولايات المتحدة في عام ١٩٣٣ مع سياسة "العهد الجديد" الذي بموجبها تم توفيق أوضاع البنوك التي تعرضت للإفلاس وإعادة فتحها وإصدار قوانين عامي ١٩٣٣و ١٩٣٥ التي تمنع البنوك من التعامل بالأسهم والسندات، وإنشاء مؤسسات لرعاية ضحايا الأزمة من العاطلين، بالإضافة إلى إصدار قوانين تحقيق الاستقرار في القطاع الزراعي، وإصدار قانون الإصلاح الصناعي عام ١٩٣٣، وتصحيح استخدام الأوراق المالية من خلال إنشاء لجنة تبادل الأوراق المالية عام ١٩٣٤.